

مناقشة

علم التاريخ بين الهوية والاختصاص

بقلم عبد الهادي الكرادي

موقفه الاعتقادي .

أما رأي الإسكافي فهو ليس النص الوحيد الذي تحدث عن الاعتبارات الاقتصادية في الصراع بين علي ومعاوية . ولو أتيج للسيد خشية أن يتوسع قليلا في دراسة تاريخ صدر الإسلام لوجد من الآثار والروايات حول هذا الموضوع ما يتجاوز إطار الشيعة والإسكافي وسيفنيه ذلك عن اتهام ابن أبي الحديد بصنع خبر له ما يماثله في العديد من المصادر العربية التي تناولت تاريخ الخلفاء الراشدين وصور الإسلام وتواريخ الفرق .

٢ - بقول سامي خشية جازما أن نهج البلاغة من تأليف الشريف الرضي . وهذا الرأي مأخوذ من بعض المستشرقين الذين اعتمدوا على رواية ترجيحية لابن خلكان . وهو يرجع إلى عدم الاطلاع على أصول نهج البلاغة في المصادر التي تسبق الشريف الرضي . ولو أتيج للقائلين بهذا الرأي أن يعرفوا هذه الأصول لامتنعوا على الأقل عن اتهام الشريف الرضي بتأليفه وبحثوا عن مؤلفين آخرين يسبقونه بزمن أطول . ولمراجعة أصول نهج البلاغة في المصادر السابقة للرضي أحيل الكاتب إلى : كتاب «مصادر نهج البلاغة وأسانيده لعبد الزهراء النجفي وهو في أربع مجلدات وإلى بحث للكاتب الهندي امتياز علي عرشي بعنوان : استناد نهج البلاغة نشرت ترجمته العربية في مجلة ثقافة الهند لعام ١٩٥٧ . وهناك إشارات حديثة حول نهج البلاغة بتعيين الرجوع إليها إذا أريد تكوين وجهة نظر متكاملة تستند على أساس علمي وهي متفرقة في مباحث المؤرخين المعاصرين يمكن للباحث أن يعثر عليها من خلال قراءاته .

٣ - عبر الكاتب عن شكه بكل ما في المصادر العربية التي يحد الذي يستحيل معه القيام بأي بحث تاريخي بالاستناد إلى هذه المصادر . أن هذا التشكيك هو في الحقيقة من نتائج الاطلاع على دراسات مجموعة معينة من المستشرقين إلى جانب أننا نلمح فيه أثرا للفكرة العامة التي تقول (أن التاريخ كله كذب) وأن المؤرخين القدماء كتبوا كلهم لإرضاء السلطة . من الواضح أن المصادر العربية هي المرجع الوحيد لدراسة تاريخ الحضارة الإسلامية وعن طريقها وحدها استطعنا معرفة هذا التاريخ ، وبالاستناد إليها يتكلم المشككون فيها ، لأنهم لا يملكون أي وسيلة أخرى على الاطلاق . ترى ماذا سيكون لو أردنا إلغاء هذه المصادر بهذا الأسلوب الاعتباطي ؟ بالتأكيد أننا سنضطر إلى إلغاء هذه المرحلة من تاريخ البشرية وإنكار وجودها التاريخي أصلا . وهذه نتيجة يمكن أن يصل إليها التشكيك في المصادر العربية تبعا للطريقة السائدة بل هي قد تجلت جزئيا في أحكام غريبة أصدرها المستشرقون من وراء ظهر المصادر ، من ذلك «شكنا إنكار وجود محمد واعتباره شخصا وهميا اخترعه الامويون لإيجاد سند ديني لحكمهم ومن هذا القبيل إنكار تاريخ الامويين والاندلس بأنه غير معروف ، استنادا إلى أن التاريخ كتب في ظل العباسيين وهم خصوم الامويين (تاريخ الطبري كتب في ظل العباسيين وفي عاصمتهم بغداد) وقد كرس للامويين منه ما مجموعه مجلدان وللعباسيين مقدار مقارب أي بالمناصفة بين العباسيين واعدائهم ؟) ومنها أيضا إنكار وثائقية القرآن . والقائمة تطول . والواقع أن التشكيك في المصادر يتيح للباحث الطعن في أي حادثة أو رواية يحريه لا يقيد سوا مزاجه الشخصي . وقد عانى التاريخ الإسلامي من هذه الانتهاكات الشيء الكثير .

أن تحقيق وثائقية المصادر العربية هو بعد ذاته أحد فروع علم التاريخ الإسلامي وهي مهمة تخرج عن اختصاص السيد سامي خشية ما لم يتفرغ لدراستها وفق الأصول المتبعة في هذا الفرع .

أرجو أن تكون هذه الملاحظات كافية لحجب الكتاب عن استسهال دراسة التاريخ الإسلامي إلى هذا الحد ، ودفعهم إلى احترام حدود الاختصاص .

بغداد

تزايد في الآونة الأخيرة جموع الكتاب الذين يتطوعون لإبداء رأيهم في قضايا التاريخ الإسلامي ، مع ازدياد الاهتمام بالتراث ، والعناصر التقدمية فيه على وجه الخصوص . وبسبب الإغراء الذي تثيره المسائل التراثية «ال الكثير من الكتاب إلى معالجتها بلهجة المحترف المختص ولكن دون أن يمتلكوا خلفية وافية تخولهم حق إصدار القراءات في هذه المسائل الشائكة . . تضم هذه المجموعة من الكتاب صحفيين ومسرحيين ونقاد أدب وكتاب سياسة لم يسبق لهم معاناة الدراسة التاريخية ولم يصفروا الجهد الكافي لدراسة أصول تفسير التاريخ ومراجعة المصادر التي تتميز - بالنسبة لتاريخ العرب والإسلام - بانساع هائل إلى الحد الذي لا يسمح بالإحاطة دون التفرغ والتخصص ، وهي مهمة قاصرة على المؤرخ المحترف ، الذي يجد من الاستعداد والقدرة على المثابرة ما يمكنه من تحمل المشاق التي تقتضيها مراجعة آلاف المطبوعات والمخطوطات المتناثرة في مكتبات الشرق والغرب . من أجل أن يمتلك الإحاطة بمصادر بحثه ويكون على اتصال مباشر بالقضايا التاريخية التي يروم معالجتها .

أن الموجة الجديدة من الكتابات التاريخية تعتمد في الغالب على عدد محدود من المصادر القريبة التناول التي لا تثير قراءتها ضجيرا لدى كتاب الصحافة ونقاد الأدب ، وعلى أساسها يكون الكاتب وجهة نظر يشعر معها بأن له حق التدخل في مشكلات على جانب كبير من التعقيد . وتأتي النتيجة أحواما من الأحكام الانطباعية يضعها الكاتب في مقابل الدراسة المتعمقة القائمة على التخصص والمعانة .

دفعني إلى تسجيل هذه المقدمة تعقيبات للسيد سامي خشية نشرت في العدد السابق من مجلة الآداب حول بعض المؤلفات التاريخية التي صدرت أخيرا في مصر . والسيد خشية ناقد أدبي ومسرحي معروف ولم تسبق له ممارسة الكتابة في التاريخ وهو لا يملك - كما يستدل من تعقيباته هذه - إحاطة بالمصادر ومعرفة بأصول دراسة التاريخ تسمحان له بالتدخل في هذه المشكلات . لقد توقف الكاتب على حدود منهج انطباعي يعتمد على مجموعة منتقاة من المصادر القديمة والدراسات الحديثة وأصدر أحكاما تحتاج إلى وقوف طويل قبل أن تستجيب للحسم واليقين اللذين كتب بهما السيد سامي . وسأشير إلى الأمور التالية كدليل على هذا المنهج المتسر :

١ - قال الكاتب إن ابن أبي الحديد شيعي متطرف وأنه اختلق بهذا الدفاع بعض الأخبار التي يقصد منها تزكية علي بن أبي طالب في صراعه ضد معاوية . وهو هنا يعني رأيا لابي جعفر الإسكافي حول بعض الاعتبارات الاقتصادية التي تدخلت في الصراع . وقد فاته أن ابن أبي الحديد معتزلي لا شيعي ولكنه كان من ضمن المعتزلة الميالين إلى علي وربما كان ذلك تحت تأثير راعيه ابن العلقمي . وبسبب شرحه لنهج البلاغة واتجاهاته المائلة لعلي وصفه أحمد أمين بأنه « شيعي معتدل » وهو أقصى ما يمكن أن يوصف به مؤرخ معتزلي حاول الدفاع عن علي ابن أبي طالب دون أن يظهر ميلا للانتقاص من خصومه التقليديين : الخلفاء الراشدين والصحابة كما يفعل الشيعة في المعتاد . ومن المحتمل أن السيد سامي خشية أطلق هذا الوصف على ابن أبي الحديد قبل أن يكمل قراءة شرحه الطويل لنهج البلاغة ليأخذ فكرة صحيحة عن